

الباب الأول

مبادئ الإسلام فى شأن الحلال والحرام

- الأصل فى الأشياء الإباحة .
- التحليل والتحریم حق الله وحده .
- تحریم الحلال وتحليل الحرام قرین الشرك بالله .
- التحريم يتبع الخبث والضرر .
- فى الحلال ما يغنى عن الحرام .
- ما أدى إلى الحرام فهو حرام .
- التحايل على الحرام حرام .
- النية الحسنة لا تبرر الحرام .
- اتقاء الشبهات .
- لا محاباة ولا تفرقة فى المحرمات .
- الضرورات تبيح المحظورات .

oboi.kandi.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كان أمر الحلال والحرام كغيره من الأمور التي ضل فيها أهل الجاهلية ضلالاً بعيداً واضطربوا في شأنها اضطراباً فاحشاً ، فأحلوا الحرام الخبيث ، وحرّموا الحلال الطيب .

وكان هذا الضلال يمثل الانحراف والتطرف في أقصى اليمين ، أو الانحراف والتطرف في أقصى اليسار .

ففي أقصى اليمين وجدت البرهمية الهندية القاسية ، والرهبانية المسيحية العاتية ، وغيرهما من المذاهب التي تقوم على تعذيب الجسد ، وتحريم الطيبات من الرزق ، وزينة الله التي أخرج لعباده ، وقد بلغت الرهبانية المسيحية ذروة عتوها في القرون الوسطى ، وبلغ تحريم الطيبات أشده عند هؤلاء الرهبان الذي كانوا يُعدون بالالوف ، حتى جعل بعضهم غسل الرجلين إثماً ، ودخول الحمام شيئاً يجلب الأسف والحسرة .

وفي أقصى اليسار وجد مذهب « مزدك » الذي ظهر في فارس ، ينادى بالإباحة المطلقة ، ويطلق العنان للناس ليأخذوا كل شيء ، ويستبيحوا كل شيء ، حتى الأعراض والحرمات المقدسة بالفطرة عند الناس .

وكانت أمة العرب في الجاهلية مثلاً واضحاً على اختلال مقياس التحليل والتحريم بالنسبة للأشياء ، والأعمال ، فاستباحوا شرب الخمر وأكل الربا أضعافاً مضاعفة ، ومضارة النساء وعصلهن ، و . . . وأكثر من ذلك أن شياطين الإنس والجن زينوا لكثير منهم قتل أولادهم وفلذات أكبادهم فاطاعوا ، وخالفوا نوازع الأبوة في صدورهم كما قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ لِيُرِدُّوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ﴾ (١) .

وقد سلك هؤلاء الشركاء من سدة الأوثان وأشباههم مسالك عدة في تزوين هذا

(١) الأنعام : ١٣٧

القتل للآباء فمنها : اتقاء الفقر الواقع أو المتوقع ، ومنها خشية العار والاحتراز منه إذا كان المولود بنتاً ، ومنها : التقرب إلى الآلهة بنحر الأولاد ، وتقديمها قرباناً إليها .

ومن العجب أن هؤلاء الذين استحلوا قتل أولادهم ذبحاً أو وأداً حرّموا على أنفسهم كثيراً من الطيبات من حرث وأنعام ، والأعجب أنهم جعلوا هذا من أحكام الدين ، فنسبوه إلى الله تعالى حكماً وديانة ، فرد الله عليهم هذه النسبة المفتراة : ﴿ وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حَجْرٌ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَامٌ لَا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءً عَلَيْهِ ، سَيَجْزِيهِمْ بِمَا كَانُوا يَفْتُرُونَ ﴾ (١) .

وقد بين القرآن ضلالة هؤلاء الذين أحلّوا ما يجب أن يُحرّم ، وحرّموا ما ينبغي أن يُحلّ ، فقال : ﴿ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ ، قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ (٢) .

جاء الإسلام فوجد الضلال والانحراف في التحريم والتحليل ، فكان أول ما صنعه لإصلاح هذا الجانب الخطير من التشريع أن وضع جملة من المبادئ التشريعية جعلها الركائز التي يقوم عليها أمر الحلال والحرام ، فرد الأمور إلى نصابها ، وأقام الموازين القسط ، وأعاد العدل والتوازن فيما يحل وما يحرم ، وبذلك كانت أمة الإسلام بين الضالين والمنحرفين - يميناً وشمالاً - أمة وسطاً . كما وصفها الله الذي جعلها خير أمة أخرجت للناس .

* * *

١ - الأصل في الأشياء الإباحة

كان أول مبدأ قرره الإسلام : أن الأصل فيما خلق الله من أشياء ومنافع هو الحل والإباحة ، ولا حرام إلا ما ورد نص صحيح صريح من الشارع بتحريمه ، فإذا لم

(٢) الأنعام : ١٤٠ .

(١) الأنعام : ١٣٨ .

يكن النص صحيحًا - كـبعض الأحاديث الضعيفة - أو لم يكن صريحًا فى الدلالة على الحرمة بقى الأمر على أصل الإباحة .

وقد استدل علماء الإسلام على أن الأصل فى الأشياء والمنافع الإباحة ، بآيات القرآن الواضحة من مثل قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِى الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ (١) ، ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِى السَّمَاوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ (٢) ، ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِى السَّمَاوَاتِ وَمَا فِى الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾ (٣) .

وما كان الله سبحانه ليخلق هذه الأشياء ويسخرها للإنسان ويمن عليه بها ، ثم يحرمه منه بتحريمها عليه . كيف وقد خلقها له ، وسخرها له ، وأنعم بها عليه ؟ وإنما حرم جزئيات منها لسبب وحكمة سنذكرها بعد .

ومن هنا ضاقت دائرة المحرمات فى شريعة الإسلام ضيقًا شديدًا ، واتسعت دائرة الحلال اتساعًا بالغًا ، ذلك أن النصوص الصحيحة الصريحة التى جاءت بالتحريم قليلة جدا ، وما لم يجيء نص بحله أو حرمة ، فهو باق على أصل الإباحة ، وفى دائرة العفو الإلهى .

وفى هذا ورد الحديث : « ما أحلَّ الله فى كتابه فهو حلال ، وما حرمَّ فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو ، فاقبلوا من الله عافيته ، فإن الله لم يكن لينسى شيئًا » . وتلا : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ (٤) ، (٥) .

وعن سلمان الفارسى : سئل رسول الله ﷺ عن السمن والجبن والغراء ، فقال : « الحلال ما أحلَّ الله فى كتابه ، والحرام ما حرمَّ الله فى كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا لكم » (٦) ، فلم يشأ عليه الصلاة والسلام أن يجيب السائلين عن هذه الجزئيات ، بل أحالهم على قاعدة يرجعون إليها فى معرفة الحلال والحرام ، ويكفى أن يعرفوا ما حرمَّ الله ، فيكون كل ما عداه حلالًا طيبًا .

(١) البقرة : ٢٩ (٢) الجاثية : ١٣ (٣) لقمان : ٢٠ (٤) مريم : ٦٤

(٥) رواه الحاكم وصححه من حديث أبى الدرداء وأخرجه البزار وقال : سند صالح .

(٦) رواه الترمذى وابن ماجه والحاكم .

وقال ﷺ : « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحد حدوداً فلا تعتدوها ، وحرم أشياء فلا تنتهكوها ، وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها » (١) .
وأحب أن أتبه هنا على أن أصل الإباحة لا يقتصر على الأشياء والأعيان ، بل يشمل الأفعال والتصرفات التي ليست من أمور العبادة ، وهي التي نسميها : «العادات أو المعاملات» ، فالأصل فيها عدم التحريم وعدم التقييد إلا ما حرّمه الشارع وألزم به ، وقوله تعالى : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ (٢) ، عام في الأشياء والأفعال .

وهذا بخلاف العبادة فإنها من أمر الدين المحض الذي لا يؤخذ إلا عن طريق الوحي ، وفيها جاء الحديث الصحيح : « من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد » (٣) ، وذلك حقيقة الدين تتمثل في أمرين : ألا يُعبد إلا الله ، وألا يُعبد إلا بما شرع ، فمن ابتدع عبادة من عنده - كائناً من كان - فهي ضلالة ترد عليه ، لأن الشارع وحده هو صاحب الحق في إنشاء العبادات التي يُتقرب بها إليه .
وأما العادات أو المعاملات فليس الشارع منشئاً لها ، بل الناس هم الذين أنشأوها وتعاملوا بها ، والشارع جاء مصححاً لها ومعدلاً ومهذباً ، ومقرراً في بعض الأحيان ما خلا عن الفساد والضرر منها .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « إن تصرفات العباد من الأقوال والأفعال نوعان : عبادات يصلح بها دينهم ، وعادات يحتاجون إليها في دنياهم ، فباستقراء أصول الشريعة نعلم أن العبادات التي أوجبها الله أو أحبها لا يثبت الأمر بها إلا بالشرع .
وأما العادات فهي ما اعتاده الناس في دنياهم مما يحتاجون إليه . والأصل فيه عدم الحظر ، فلا يحظر منه إلا ما حظره الله سبحانه وتعالى ، وذلك لأن الأمر والنهي هما شرع الله ، والعبادة لا بد أن تكون مأموراً بها ، فما لم يثبت أنه مأمور به كيف يحكم عليه بأنه محظور ؟ .

ولهذا كان أحمد وغيره من فقهاء أهل الحديث يقولون : إن الأصل في العبادات التوقيت ، فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله ، وإلا دخلنا في معنى قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ﴾ (٤) .

(١) رواه الدارقطني من حديث أبي ثعلبة وحسنه النووي في الأربعين .
(٢) الأنعام : ١١٩ . (٣) متفق عليه . (٤) الشورى : ٢١

والعادات الأصل فيها العفو ، فلا يحظر منها إلا ما حرّمه الله ، وإلا دخلنا فى معنى قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا ﴾ (١) .
وهذه قاعدة عظيمة نافعة ، وإذا كان كذلك فنقول :

البيع ، والهبة ، والإجارة ، وغيرها من العادات التى يحتاج الناس إليها فى معاشهم - كالأكل ، والشرب ، واللباس - فإن الشريعة قد جاءت فى هذه العادات بالآداب الحسنة ، فحرمت منها ما فيه فساد ، وأوجبت ما لا بد منه ، وكرهت ما لا ينبغى ، واستحبت ما فيه مصلحة راجحة فى أنواع هذه العادات ومقاديرها وصفاتها .
وإذا كان كذلك ، فالناس يتبايعون ويستأجرون كيف يشاءون ، ما لم تحرم الشريعة ، كما يأكلون ويشربون كيف شاءوا ما لم تحرم الشريعة - وإن كان بعض ذلك قد يستحب ، أو يكون مكروهاً - وما لم تحم الشريعة فى ذلك حداً ، فيبقون فيه على الإطلاق الأصلى » (٢) .

ومما يدل على هذا الأصل المذكور ما جاء فى الصحيح عن جابر بن عبد الله قال :
« كنا نعزل والقرآن ينزل ، فلو كان شىء ينهى عنه لنهى عنه القرآن » .

فدل على أن ما سكت عنه الوحي غير محظور ولا منهى عنه ، وأنهم فى حل من فعله حتى يرد نص بالنهى والمنع ، وهذا من كمال فقه الصحابة رضى الله عنهم ، وبهذا تقررت هذه القاعدة الجليلة ، ألا تشرع عبادة إلا بشرع الله ، ولا تحرم عادة إلا بتحريم الله .

* * *

٢ - التحليل والتحریم حق الله وحده

المبدأ الثانى : أن الإسلام حدّد السلطة التى تملك التحليل والتحریم فانزعها من أيدي الخلق ، أيا كانت درجاتهم فى دين الله أو دنيا الناس ، وجعلها من حق الرب تعالى وحده .. فلا أحبار أو رهبان ، ولا ملوك أو سلاطين ، يملكون أن يحرموا

(١) يونس : ٥٩

(٢) القواعد النورانية الفقهية تأليف ابن تيمية (ص ١١٢ ، ١١٣) ، وعلى أساس هذه القاعدة قرر ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وعامة فقهاء الحنابلة : أن الأصل فى العقود والشروط الإباحة ، فكل عقد لم يرد نص بتحريمه بخصوصه ، ولم يشتمل على محرم فهو حلال .

شيئاً تحريمًا مؤبدًا على عباد الله . . . ومن فعل ذلك منهم فقد تجاوز حده واعتدى على حق الربوبية فى التشريع للخلق ، ومن رضى بعملهم هذا واتبعه فقد جعلهم شركاء لله واعتبر أتباعه هذا شركاء . ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ﴾ (١) .

قد نعى القرآن على أهل الكتاب الذين وضعوا سلطة التحليل والتحريم فى أيدى أحبارهم ، ورهبانهم ، فقال تعالى فى سورة التوبة : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (٢) .

وقد جاء عدى بن حاتم إلى النبى ﷺ - وكان قد دان بالنصرانية قبل الإسلام - فلما سمع النبى يقرأ هذه الآية ، قال : يا رسول الله . . . إنهم لم يعبدوهم . فقال : « بلى ، إنهم حرّموا عليهم الحلال ، وأحلّوا لهم الحرام فاتبعوهم ، فذلك عبادتهم إياهم » (٣) .

وفى رواية أن النبى عليه الصلاة والسلام قال تفسيرًا لهذه الآية : « أما أنهم لم يكونوا يعبدوهم ، ولكنهم كانوا إذا أحلّوا لهم شيئًا استحلوه ، وإذا حرّموا عليهم شيئًا حرّموه » .

ولا يزال النصارى يزعمون أن المسيح أعطى تلامذته - عند صعوده إلى السماء - تفويضًا بأن يحلّوا ويحرّموا كما يشاءون ، كما جاء فى إنجيل متى ١٨ : « ١٨ : الحق أقول لكم ، كل ما تربطونه على الأرض يكون مربوطًا فى السماء ، وكل ما تحلونه على الأرض يكون محلولًا فى السماء » .

كما نعى على المشركين الذين حرّموا وحلّوا بغير إذن من الله .

قال تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ ءَلِلَّهِ أَذْنٌ لَكُمْ ، أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ (٤) .

(٢) التوبة : ٣١ .

(٤) يونس : ٥٩ .

(١) الشورى : ٢١ .

(٣) رواه الترمذى وغيره وحسنه .

وقال سبحانه : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ، إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يفلحُونَ ﴾ (١) .
 ومن هذه الآيات البيّنات ، والأحاديث الواضحات . عرف فقهاء الإسلام معرفة يقينية : أن الله وحده هو صاحب الحق في أن يحل ويحرم في كتابه ، أو على لسان رسوله ، وأن مهمتهم لا تعدو بيان حكم الله فيما أحل وما حرم : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ (٢) .

وليست مهمتهم التشريع الديني للناس ، فيما يجوز وما لا يجوز . وكانوا - مع إمامتهم واجتهادهم - يهربون من الفتيا - ويحيل بعضهم على بعض خشية أن يقعوا - خطأ - في تحليل حرام أو تحريم حلال .

روى الإمام الشافعي في كتابه « الأم » ، عن القاضي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة قال (٣) : أدركت مشايخنا من أهل العلم يكرهون الفتيا ، أن يقولوا : هذا حلال وهذا حرام ، إلا ما كان في كتاب الله عز وجل بيّنًا بلا تفسير ، حدثنا ابن السائب عن الربيع بن خيثم - وكان من أفضل التابعين - أنه قال : « إياكم أن يقول الرجل : إن الله أحل هذا أو رضىه ، فيقول الله له : لم أحل هذا ولم أرضه ! أو يقول : إن الله حرم هذا ، فيقول الله : كذبت ، لم أحرّمه ولم أنه عنه » .
 وحدثنا بعض أصحابنا عن إبراهيم النخعي - من كبار فقهاء التابعين بالكوفة - أنه حدث عن أصحابه : أنهم كانوا إذا أفتوا بشيء أو نهوا عنه قالوا : هذا مكروه ، وهذا لا بأس به ، فأما أن نقول : هذا حلال وهذا حرام فما أعظم هذا !!

هذا ما نقله أبو يوسف عن السلف الصالح ، ونقله عنه الشافعي وأقره عليه ، كما نقل ابن مفلح عن شيخ الإسلام ابن تيمية : أن السلف لم يطلقوا الحرام إلا على ما علم تحريمه قطعاً (٤) .

(١) النحل : ١١٦ . (٢) الأنعام : ١١٩ . (٣) « الأم » : ٣١٧/٧ .

(٤) ويؤيد هذا ما روى أن الصحابة لم يجتنبوا الخمر اجتناباً كلياً بعد نزول آية البقرة : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾ لأن الآية لم تكن عندهم قاطعة في التحريم حتى نزلت آية المائدة .

وهكذا نجد إماماً كأحمد بن حنبل يُسأل عن الأمر فيقول : أكرهه ، أو لا يعجبني ، أو لا أحبه ، أو لا أستحسنه .

ومثل هذا يروى عن مالك وأبي حنيفة وسائر الأئمة رضى الله عنهم (١) .

* * *

٣ - تحريم الحلال وتحليل الحرام قرين الشرك بالله

وإذا كان الإسلام قد نعى على من يُحرّمون ويحلّون جميعاً ، فإنه قد اختص المحرّمين بجملة أشد وأعنف ، نظراً لما في هذا الاتجاه من حجر على البشر وتضييق لما وسّع الله عليهم بغير موجب ، ولواقفة هذا الاتجاه لزرعات بعض المتدينين المنتطعين ، وقد حارب النبي ﷺ نزعة التنطع والتشدد هذه بكل سلاح ، وذم المنتطعين وأخبر بهلكتهم إذ يقول : « ألا هلك المنتطعون ، ألا هلك المنتطعون » (٢) .

وأعلن عن رسالته فقال : « بعثت بالحنيفية السمحة » (٣) ، فهي حنيفية في العقيدة والتوحيد ، سمحة في جنب العمل والتشريع ، وضد الأمرين الشرك وتحريم الحلال ، وهما اللذان ذكرهما النبي ﷺ فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى أنه قال : « إني خلقت عبادي حنفاء وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالهم عن دينهم ، وحرّمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً » (٤) .

فتحريم الحلال قرين الشرك ، ولهذا شدّد القرآن النكير على مشركى العرب في شركهم وأوثانهم ، وفي تحريمهم على أنفسهم من الطيبات من أنواع الحرث والأنعام ما لم يأذن به الله ، ومن ذلك تحريم البحيرة والسائبة والوصيلة والحام ، فقد كانوا في الجاهلية ، إذا ولدت الناقة خمسة أبطن آخرها ذكر ، شقوا أذنها ومنعوا ركوبها ، وتركوها لألهتهم ، لا تُنحر ولا يُحمل عليها ، ولا تُطرد عن ماء أو مرعى ، وسموها « البحيرة » ، أى مشقوقة الأذن ، وكان الرجل إذا قدم من سفر ، أو برأ

(١) فليعرف هذا المقلدون الذين يسارعون بإطلاق كلمة (حرام) بدون أن يكون معهم دليل ولا شبه دليل .

(٢) رواه مسلم وأحمد وأبو داود . (٣) رواه أحمد . (٤) رواه مسلم .

من مرض أو نحو ذلك سبب ناقته وخلها ، وجعلها كالبحيرة ، وتسمى « السائبة » وكانت الشاة إذا ولدت أنثى فهي لهم ، وإذا ولدت ذكراً فهي لألتهم ، وإن ولدت ذكراً وأنثى قالوا : وصلت أخاها ، فلم يذبحوا الذكر لألتهم ، وتسمى « الوصلة » ، وكان الفحل إذا لُقِّح ولد ولده قالوا : قد حمى ظهره ، فلا يركب ولا يُحمل عليه .. إلخ ، ويسمى : « الحامى » ، وفي تفسير هذه الأربعة ، أقوال كثيرة تدور حول هذا المحور .

أنكر القرآن عليهم هذا التحريم ، ولم يجعل لهم عذراً فى تقليد آبائهم فى هذا الضلال : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ، أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ (١) .

وفى سورة الأنعام مناقشة تفصيلية لما زعموا تحريمه من الأنعام من إبل وبقر وضأن ومعز ، ساقها القرآن فى أسلوب تهكمى ساخر ، ولكنه مفحم : ﴿ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ، مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ ، قُلْ ءالذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ ، نُبَوِّئُ بِعَلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ ، قُلْ ءالذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ (٢) . وفى سورة الأعراف مناقشة أخرى ينكر الله فيها على المحرمين ، ويبين فيها أصول المحرمات الدائمة : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ﴾ (٣) ، ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَإِثْمَ وَالْبَغْيِ بغيرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (٤) .

وهذه المناقشات فى السور المكية التى تعنى دائماً بإثبات العقيدة والتوحيد والأخرة ، تدلنا على أن هذا الأمر - فى نظر القرآن - ليس من الفروع والجزئيات ، وإنما هو من الأصول والكلليات .

(٢) الأنعام : ١٤٣ - ١٤٤

(٤) الأعراف : ٣٣

(١) المائدة : ١٠٣ - ١٠٤

(٣) الأعراف : ٣٢

وفى المدينة ظهر بين أفراد المسلمين من يميل إلى التشدد والتزمت وتحريم الطيبات على نفسه ، فأنزل الله تعالى من الآيات المحكمة ما يفهم عند حدود الله ، ويردهم إلى صراط الإسلام المستقيم : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالًا طَيِّبًا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ ﴾ (١) .

* * *

٤ - التحريم يتبع الخبث والضرر

من حق الله تعالى - لكونه خالقًا للناس ومنعمًا عليهم بنعم لا تحصى - أن يحل لهم وأن يحرم عليهم ما يشاء - كما له أن يتعبدهم من التكاليف والشعائر بما يشاء ، وليس لهم أن يعترضوا أو يعصوا ، فهذا حق ربوبيته لهم ، ومقتضى عبوديتهم له ، ولكنه تعالى رحمة منه بعباده ، جعل التحليل والتحريم لعلل معقولة ، راجعة لمصلحة البشر أنفسهم ، فلم يحل سبحانه إلا طيبًا . ولم يحرم إلا خبيثًا .

صحيح أنه تعالى قد حرم على أمة اليهود بعض أصناف من الطيبات ، غير أن ذلك كان عقوبة لهم على بغيهم وانتهاكهم حرمة الله ، كما قال تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ ، وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اختَلَطَ بِعَظْمٍ ، ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبِغْيِهِمْ ، وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ (٢) .

وقد بين الله صوراً أخرى من هذا البغى فى سورة أخرى فقال تعالى : ﴿ فَبَطَّلْنَا مَنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا * وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ﴾ (٣) .

فلما بعث الله خاتم رسله بالدين العام الخالد ، كان من رحمته تعالى بالبشرية -

(١) المائدة : ٨٧ - ٨٨ (٢) الأنعام : ١٤٦ (٣) النساء : ١٦٠ - ١٦١

بعد أن نضجت وبلغت رشدها - أن يرفع عنها إصر التحريم الذى كان تأديباً مؤقتاً لشعبات ، صلب الرقبة - كما وصفته التوراة - وكان عنوان الرسالة المحمدية عند أهل الكتاب - كما ذكر القرآن - أنهم : ﴿ يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾ (١) .

وشرع الله لتكفير الخطيئة فى الإسلام أموراً أخرى غير تحريم الطيبات ، فهناك التوبة النصوح التى تمحو الذنب كما يمحو الماء الوسخ ، وهناك الحسنات اللاتى يذهبن السيئات ، وهناك الصدقات التى تطفى الخطيئة كما يطفىء الماء النار ، وهناك المحن والمصائب التى تتناثر بها الخطايا كما يتناثر ورق الشجر فى الشتاء إذا ييس .

وبذلك أصبح معروفاً فى الإسلام أن التحريم يتبع الخبث والضرر ، فما كان خالص الضرر فهو حرام ، وما كان خالص النفع فهو حلال ، وما كان ضرره أكبر من نفعه فهو حرام ، وما كان نفعه أكبر فهو حلال ، وهذا ما صرح به القرآن الكريم فى شأن الخمر والميسر : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ، قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾ (٢) .

كما أصبح من الأجوبة الصريحة - إذا سئل عن الحلال فى الإسلام - أنه : الطيبات « : أى الأشياء التى تستطيتها النفوس المعتدلة ، ويستحسنها الناس فى مجموعهم استحساناً غير ناشئ من أثر العادة ، قال تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ ، قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ (٣) . وقال : ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ (٤) .

وليس من اللازم أن يكون المسلم على علم تفصيلى بالخبث أو الضرر الذى حرّم الله من أجله شيئاً من الأشياء ، فقد يخفى عليه ما يظهر لغيره ، وقد لا ينكشف خبث الشيء فى عصر ، ويتجلى فى عصر لاحق ، وعلى المؤمن أن يقول دائماً : ﴿ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ (٥) .

(٣) المائدة : ٤

(٢) البقرة : ٢١٩

(١) الأعراف : ١٥٧

(٥) البقرة : ٢٨٥

(٤) المائدة : ٥

الا ترى أن الله حرم لحم الخنزير ، فلم يفهم المسلم من علّةٍ لتحريمه غير أنه مستقذر ، ثم تقدم الزمن فكشف العلم فيه من الديدان والجراثيم القتالة ما فيه ، ولو لم يكشف العلم شيئاً في الخنزير أو كشف ما هو أكثر من ذلك ، فإن المسلم سيظل على عقيدته بأنه رجس .

ومثل ذلك أن النبي ﷺ قال : « اتقوا الملاعن الثلاثة [أى التى تجلب على فاعلها اللعنة من الله والناس] : البراز فى الموارد ، وقارعة الطريق ، والظل » (١) ، فلم يعرف أحد فى القرون الأولى إلا أنها أمور مستقذرة ، يعافها الذوق السليم ، والأدب العام ، فلما تقدم الكشف العلمى عرفنا أن هذه (الملاعن الثلاثة) من أخطر الأشياء على الصحة العامة ، وهى المصدر الأول لانتشار عدوى الأمراض الطفيلية الخطيرة كالانكلستوما والبلهارسيا .

وهكذا كلما نفذت أشعة العلم ، واتسع نطاق الكشف تجلت لنا مزايا الإسلام فى حلاله وحرامه ، وفى تشريعاته كلها ، وكيف لا وهو تشريع عليم حكيم رحيم بعباده : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَبْتُمْ ، إِنْ اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٢) .



٥ - فى الحلال ما يفنى عن الحرام

ومن محاسن الإسلام ومما جاء به من تيسير على الناس أنه ما حرّم شيئاً عليهم إلا عوضهم خيراً منه مما يسد مسده ويفنى عنه ، كما بيّن ذلك ابن القيم رحمه الله (٣) .
 حرّم عليهم الاستقسام بالأزلام (٤) وعوضهم عنه دعاء الاستخارة (٥) .
 وحرّم عليهم الربا وعوضهم التجارة الرباحة .

(١) رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم ، والبيهقى وصححه . (٢) البقرة : ٢٢٠

(٣) انظر « روضة المحيين » (ص/١٠) ، و« أعلام الموقعين » : ١١١/٢

(٤) سيأتى تفسيرها فى الكتاب بعد .

(٥) علم الإسلام المسلم إذا أقدم على عمل أن يستشير ويستخير « لا خاب من استخار ولا ندم من استشار » ، ومعنى الاستخارة : أن يطلب من الله أن يهديه لخير الأمرين اللذين يتردد بهما ، ولها صلاة ودعاء مأثور .

وحرّم عليهم القمار ، وأعضاهم عنه أكل المال بالمسابقة النافعة في الدين بالخيال والإبل والسهام .

وحرّم عليهم الحرير ، وأعضاهم عنه أنواع الملابس الفاخرة من الصوف والكتان والقطن .

وحرّم عليهم الزنا واللواط ، وأعضاهم عنهما بالزواج الحلال .
وحرّم عليهم شرب المسكرات ، وأعضاهم عنه بالأشربة اللذيذة النافعة للروح والبدن .

وحرّم عليهم الخبائث من المطاعم ، وأعضاهم عنها بالمطاعم الطيبات .
وهكذا إذا تتبعنا أحكام الإسلام كلها ، وجدنا أن الله جل شأنه لم يضيق على عباده في جانب إلا وسّع عليهم في جانب آخر من جنسه فإنه سبحانه لا يريد بعباده عتياً ولا عسراً ولا إرهاقاً ، بل يريد بهم اليسر والخير والهداية والرحمة ، كما قال تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ * وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا * يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ، وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴿ (١) .

* * *

٦ - ما أدى إلى الحرام فهو حرام

ومن المبادئ التي قررها الإسلام أنه إذا حرم شيئاً حرم ما يُفضى إليه من وسائل ، وسد الذرائع الموصلة إليه .

فإذا حرم الزنا مثلاً ، حرم كل مقدماته ودواعيه ، من تبرج جاهلي ، وخلوة أئمة ، واختلاط عابث ، وصورة عارية ، وأدب مكشوف ، وغناء فاحش ... إلخ .

ومن هنا قرر الفقهاء هذه القاعدة : ما أدى إلى الحرام فهو حرام .
ويشبه هذا ما قرره الإسلام كذلك من أن إثم الحرام لا يقتصر على فاعله المباشر

(١) النساء : ٢٦ - ٢٨ .

وحده ، بل يوسع الدائرة ، فتشمل كل من شارك فيه بجهد مادي أو أدبي ، كل يناله من الإثم على قدر مشاركته ، ففي الخمر يلعن النبي عليه الصلاة والسلام شاربها وعاصرها وحاملها والمحمولة والمحمولة إليه وأكل ثمنها .. كما سنذكره بعد .

وفى الربا يعلن آكله وموكله [معطى الربا] وكتابه وشاهديه .

وهكذا كل ما أعان على الحرام فهو حرام ، وكل من أعان على مُحَرَّم فهو شريك فى الإثم .

* * *

٧ - التحايل على الحرام حرام

وكما حرّم الإسلام كل ما يفضى إلى المحرمات من وسائل ظاهرة ، حرّم التحايل على ارتكابها بالوسائل الخفية ، والحيل الشيطانية ، وقد نعى على اليهود ما صنعوه من استباحة ما حرّم الله بالحيل ، وقال عليه الصلاة والسلام : « لا ترتكبوا ما ارتكب اليهود وتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل » (١) .

ذلك أن اليهود حرّم الله عليهم الصيد فى يوم السبت ، فاحتالوا على هذا المحرّم ، بأن حفروا الخنادق يوم الجمعة ، لتقع فيها الحيتان يوم السبت ، فيأخذوها يوم الأحد ، وهذا عند المحتالين جائز ، وعند فقهاء الإسلام حرام ، لأن المقصود الكف عما ينال به الصيد بطريق التسبب أو المباشرة .

ومن الحيل الأثمة تسمية الشيء الحرام بغير اسمه ، وتغيير صورته مع بقاء حقيقته ، ولا ريب أنه لا عبرة بتغيير الاسم إذا بقى المسمى ، ولا بتغيير الصورة إذا بقيت الحقيقة .

فإذا اخترع الناس صوراً يتحايلون بها على أكل الربا الخبيث ، أو استحدثوا أسماء للخمر يستحلون بها شربها ، فإن الإثم فى الربا أو الخمر باق لازم ، وفى الحديث : « لَيْسَتْ حِلٌّ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرُ يَسْمُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا » (٢) .

(١) ذكره ابن القيم فى « إغاثة اللهفان » : ٣٤٨/١ ، وقال : رواه أبو عبد الله بن بطة بإسناد جيد يصحح مثله الترمذى .

(٢) رواه أحمد .

« يأتي على الناس زمان يستحلون الربا باسم البيع » (١) .
ومن غرائب عصرنا أن يسمى الرقص الخليع (فنا) والخمور (مشروبات روحية)
والربا (فائدة) وهكذا .

* * *

٨ - النية الحسنة لا تبرر الحرام

والإسلام يُقدّر البواعث الكريمة ، والقصد الشريف والنية الطيبة في تشريعاته وتوجيهاته كلها ، والنبي ﷺ يقول : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » (٢) ، وبالنية الطيبة تستحيل المباحات والعادات إلى طاعات وقربات إلى الله . فمن تناول غذاءه بنية حفظ الحياة ، وتقوية الجسد ، ليستطيع القيام بواجبه نحو ربه وأمه ، كان طعامه وشرايه عبادة وقرية .

ومن أتى شهوته مع زوجته يقصد ابتغاء الولد أو إعفاف نفسه وأهله ، كان ذلك عبادة تستحق المثوبة . وفي ذلك يقول النبي عليه الصلاة والسلام : « وفي بضع أحدكم صدقة » . قالوا : أيأتي أحدنا شهوته يا رسول الله ويكون له فيها أجر؟! قال : « أليس إن وضعها في حرام كان عليه وزر ؟ فكذلك إذا وضعها في حلال كان له أجر » (٣) .

« ومن طلب الدنيا حلالاً تعقفاً عن المسألة ، وسعيًا على عياله ، وتعطفًا على جاره لقي ربه ووجهه كالقمر ليلة البدر » (٤) .

وهكذا كل عمل مباح يقوم به المؤمن ، يدخل فيه عنصر النية ، فتحيله إلى عبادة ، أما الحرام فهو حرام مهما حسنت نية فاعله ، وشرف قصده ، ومهما كان هدفه نبيلاً ، ولا يرضى الإسلام أبداً أن يتخذ الحرام وسيلة إلى غاية محمودة ، لأن الإسلام يحرص على شرف الغاية وطهر الوسيلة معاً ، ولا تقر شريعته بحال مبدأ : « الغاية تبرر الوسيلة » أو مبدأ : « الوصول إلى الحق بالخوض في الكثير من الباطل » بل توجب الوصول إلى الحق عن طريق الحق وحده .

(٢) رواه البخاري .

(١) ذكره في « إغاثة اللهفان » : ٣٥٢/١

(٤) نص حديث رواه الطبراني .

(٣) رواه الشيخان .

فمن جمع مالاً من ربياً أو سُحْتٍ أو لهوٍ حرام أو قمار أو أى عمل محظور لىبى به مسجداً أو يقىم مشروعاً خيراً . . . أو . . . لم يشفع له نبى قصده ، فىرفع عنه وزره الحرام ، فإن الحرام فى الإسلام لا تؤثر فىه المقاصد والنىات .

هذا ما علّمه لنا رسول الله ﷺ حىن قال : « إن الله طىب لا يقبل إلا طيباً ، وإن الله أمر المؤمنىن بما أمر به المرسلىن ، فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا ، إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ (١) .

وقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ (٢) .

ثم ذكر : « الرجل يطىل السفر أشعث أغبر - ساعياً للحج أو العمرة ونحوهما - مىد يديه إلى السماء : يا رب يا رب ، ومطعمه حرام ، ومشربه حرام ، وملبسه حرام ، وغذى بالحرام فأنى يستجاب لذلك » (٣) ؟! ويقول : « من جمع مالاً من حرام ثم تصدق به ، لم يكن له فىه أجر وكان إصره عليه » (٤) . ويقول : « لا يكسب عبد مالاً حراماً ، فىتصدق به فىقبل منه ، ولا ىنفق منه فىبارك له فىه ، ولا ىتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار ، إن الله تعالى لا ىمحو السىء بالسىء ، ولكن ىمحو السىء بالحسن ، إن الخبىث لا ىمحو الخبىث » (٥) .

* * *

٩ - اتقاء الشبهات خشية الوقوع فى الحرام

ومن رحمة الله تعالى بالناس أنه لم ىدعهم فى غمة من أمر الحلال والحرام ، بل بىن الحلال وفصل الحرام ، كما قال تعالى : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ (٦) . فأما الحلال البىن فلا حرج فى فعله ، وأما الحرام البىن فلا رخصة فى إتيانه فى حالة الاختىار .

(٢) البقرة : ١٧٢ .

(١) المؤمنون : ٥١

(٣) رواه مسلم والترمذى عن أبى هريرة .

(٤) رواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم عن أبى هريرة .

(٦) الأنعام : ١١٩

(٥) رواه أحمد وغيره عن ابن مسعود .

وهناك منطقة بين الحلال البيِّن والحرام البيِّن ، هي منطقة الشبهات التي يلتبس فيها أمر الحل بالحرمة على بعض الناس ، إما لاشتباه الأدلة عليه ، وإما للاشتباه في تطبيق النص على هذه الواقعة . نو هذا الشيء بالذات .

وقد جعل الإسلام من الورع أن يتجنب المسلم هذه الشبهات ، حتى لا يجره الوقوع فيها إلى مواقعة الحرام الصرف ، وهو نوع من سد الذرائع الذي تحدثنا عنه ، ثم هو كذلك لون من التربية البعيدة النظر ، الخبيرة بحقيقة الحياة والإنسان .

وأصل هذا المبدأ قول الرسول عليه الصلاة والسلام : « الحلال بيِّن والحرام بيِّن ويبيِّن ذلك أمور متشابهات ، لا يدري كثير من الناس : أمن الحلال هي أم الحرام ؟ فمن تركها استبراءً لدينه وعرضه فقد سلم ، ومن واقع شيئاً منها يوشك أن يواقع الحرام ، كما أن من يرعى حول الحمى [وهو مكان محدود يحجزه السلطان لترعى فيه أنعامه وحدها ويحجر على غيرها أن تنال منه شيئاً] أوشك أن يواقع ، ألا وإن لكل ملك حمى ، ألا وإن حمى الله محارمه » (١) .

* * *

١٠ - الحرام حرام على الجميع

الحرام في شريعة الإسلام يتسم بالشمول والإطراد ، فليس هناك شيء حرام على العجمي حلال للعربي ، وليس هناك شيء محظور على الأسود مباح للأبيض ، وليس هناك جواز أو ترخيص ممنوح لطبقة أو طائفة من الناس ، تقترب باسمه ما طوع لها الهوى باسم أنهم كهنة أو أحبار أو ملوك أو نبلاء ، بل ليس للمسلم خصوصية تجعل الحرام على غيره حلالاً له ، كلا ، إن الله رب الجميع ، والشرع سيد الجميع ، فما أحل الله بشريعته فهو حلال للناس كافة ، وما حرم فهو حرام على الجميع إلى يوم القيامة .

السرقه مثلاً حرام ، سواء أكان السارق مسلماً أم غير مسلم ، وسواء أكان المسروق منه مسلماً أم غير مسلم ، والجزاء لازم للسارق أيا كان نسبه أو مركزه ،

(١) رواه الشيخان وغيرهما عن النعمان بن بشير ، واللفظ هنا من رواية الترمذى .

وهذا ما صنعه الرسول وما أعلنه : « وأيم الله لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها » (١) .

ولقد حدث في زمن الرسول أن ارتكبت سرقة حامت فيها الشبهة حول يهودى ومسلم ، واستطاع بعض أقرباء المسلم أن يثيروا الغبار حول اليهودى ببعض القرائن ، ويبعدوا التهمة عن صاحبهم المسلم - وهو فى الواقع مرتكب السرقة - حتى هم النبى ﷺ أن يخاصم عنه ، اعتقاداً ببراءته ، فنزل الوحي الإلهى يفضح الخونة ، ويرى اليهودى ، ويعاتب الرسول ، ويضع الحق فى نصابه ، وذلك قوله سبحانه : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ، وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا * وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا * وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا * يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ ، وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا * هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾ (٢) .

لقد زعمت اليهودية المحرفة أن الربا حرام على اليهودى إذا أقرض أخاه اليهودى ، أما غير اليهودى فلا بأس بإقراضه بالربا ، هكذا يقول سفر تثنية الاشرع - ٣٣ : « ١٩ : لا تقرض أخاك بربا فضة أو ربا طعام أو ربا شئ مما يقرض بربا ، ٢٠ : للأجنبى تقرض بربا ، ولكن لأخيك لا تقرض بربا » .

وقد حكى القرآن عنهم مثل هذه النزعة ، حيث استباحوا الخيانة مع غير أبناء جنسهم وملتهم ، ولم يروا فى ذلك حرجاً ولا إثماً ، وفى ذلك يقول القرآن : ﴿ وَمَنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِينِ (٣) سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (٤) .

(١) ج ١ ، ص ٩٥ . (٢) النساء : ١٠٥ - ١٠٩ .

(٣) يعنون العرب إذ لم يكن لهم قبل الإسلام علم ولا كتاب : ومثل العرب غيرهم من الأمم ، لأنهم لا يعترفون بكتاب غير كتابهم .

(٤) آل عمران : ٧٥ .

نعم يقولون على الله الكذب ، لأن شريعته لا تُفرِّق بين قوم وقوم ، وقد حرّم الخيانة على لسان كل رسله وأنبياؤه .

ويؤسفنا أن هذه النزعة الإسرائيلية نزعة همجية بدائية ، لا تليق أن تنسب إلى دين سماوى ، فإن الأخلاق الفاضلة ، بل الأخلاق الحقة هي التي تتسم بالإطلاق والشمول ، فلا تحمل لهذا ما تُحرّم عليّ ذلك ، والفرق بيننا وبين البدائيين إنما هو اتساع الدائرة الخلقية لا في وجودها وعدمها ، فالأمانة مثلاً كانت عندهم خصلة محمودة ، ولكنها خاصة بأبناء القبيلة بعضهم مع بعض ، فإذا خرج الأمر عن نطاق القبيلة أو العشيرة جازت الخيانة ، بل استحبت أو وجبت .

قال صاحب « قصة الحضارة » (١) : « إن كل الجماعات البشرية تقريباً تكاد تتفق في عقيدة كل منها بأن سائر الجماعات أخط منها ، فالهنود الأمريكيون يعدون أنفسهم شعب الله المختار ، خلقتهم « الروح الأعظم » خاصة ليكونوا مثلاً يرتفع إليه البشر ، وقبيلة من القبائل الهندية تطلق على نفسها : « الناس الذين لا ناس سواهم » ، وأخرى تطلق على نفسها : « الناس بين الناس » ، وقال الكاربيون : « نحن وحدنا الناس » . ونتيجة ذلك أن الإنسان البدائي لم يكن يدور في خلدته أن يعامل القبائل الأخرى ملتزماً نفس القيود الخلقية التي يلتزمها في معاملته لبني قبيلته ، فهو صراحة يرى أن وظيفة الأخلاق هي تقوية جماعته ، وشد أزرها تجاه سائر الجماعات فالأوامر الخلقية والمحرمات لا تنطبق إلا على أهل قبيلته ، أما الآخرون فما لم يكونوا ضيوفه ، فمباح له أن يذهب في معاداتهم إلى الحد المستطاع » .

* * *

١١ - الضرورات تبيح المحظورات

ضيق الإسلام دائرة المحرمات ، ولكن بعد ذلك شدد في أمر الحرام وسد الطرق المفضية إليه ، ظاهرة أو خفية ، فما أدى إلى الحرام فهو حرام ، وما أعان على الحرام فهو حرام ، وما احتيل به على الحرام فهو حرام ، إلى آخر ما ذكرناه من مبادئ وتوجيهات ، بيد أن الإسلام لم يغفل عن ضرورات الحياة وضعف الإنسان

(١) ج ١ ، ص ٩٥ .

أمامها ، فقدرة الضرورة القاهرة ، وقدر الضعف البشرى وأباح للمسلم - عند ضغط الضرورة - أن يتناول من المحرمات ما يدفع عنه الضرر ويقيه الهلاك .

ولهذا قال الله تعالى - بعد أن ذكر محرمات الطعام من الميتة والدم ولحم الخنزير - : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١) ، وكرر هذا المعنى فى أربع سور من القرآن كلما ذكر محرمات الطعام ، ومن هذه الآيات وأمثالها قرر فقهاء الإسلام مبدأ هاما هو : « أن الضرورات تبيح المحظورات » .

ولكن الملاحظ أن الآيات قيدت المضطر أن يكون : ﴿ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ وفسر هذا بأن يكون غير باغ للذة طالب لها ، ولا عاد حد الضرورة متجاوز فى التشيع . ومن هذا القيد أخذ الفقهاء مبدأ آخر هو : « ما أبيع للضرورة يقدر بقدرها » فالإنسان وإن خضع لدواعى الضرورة لا ينبغي أن يستسلم لها ، ويلقى إليها بزمام نفسه ، بل يجب أن يظل مشدوداً إلى أصل الحلال باحثاً عنه ، حتى لا يستمرئ الحرام أو يستسهله بدعوى الضرورة .

والإسلام بإباحته المحظورات عند الضرورة إنما يساير فى ذلك روحه العامة ، وقواعده الكلية ، تلك هى روح اليسر الذى لا يشوبه عسر ، والتخفيف الذى وضع به عن الأمة الأصار والأغلال التى كانت على من قبلها من الأمم ، وصدق الله العظيم : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ (٢) ، ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (٣) ، ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ، وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ (٤) .



(٢) البقرة : ١٨٥

(٤) النساء : ٢٨

(١) البقرة : ١٧٣ .

(٣) المائدة : ٦